

من ثمار المرسوم ١٣ : التجار عادوا لتأهيل محالهم في الأسواق القديمة بحمص

رئيس غرفة التجارة لـ«الوطن»: عودة الحياة للمدينة القديمة رئيس مجلس المدينة: يحدد حالياً أرقام العقارات القديمة والأثرية التي شملها المرسوم

| حمص - نبال إبراهيم



بين عدد من التجار وأصحاب المحال التجارية في أسواق حمص القديمة من التقى بهم «الوطن» أن المرسوم ١٣ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد الخاص بحملة الإغفاءات على الضرائب والرسوم للأسواق القديمة مكرمة مهمة وكبيرة منه ويعتبر الأول من نوعه بما قدمه من تسهيلات وإغفاءات للمساهمة بعودة نضج الحياة التجارية والاقتصادية إلى أسواق حمص القديمة، لافتين إلى الأصداء الإيجابية للمرسوم لدى كل تجار أسواق حمص القديمة بالإضافة لرغبة الكثيرين بالعودة لحملاتهم الأمر الذي سيسهم بزيادة من تنشيط الحركة التجارية وتأمين مختلف المواد بأسعار مناسبة للمستهلك.

تأهيل ٦٠٠ محل بأسواق المسقوف منها ٣٩٠ محلاً يعمل حالياً

ولفت إلى أنه ومن خلال اللقاءات مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية عبروا عن الانعكاسات الإيجابية التي بدأت تباشرها بالظهور مباشرة بعد صدور المرسوم المؤمراً، منوهاً إلى أنه سيتم التواصل من خلال لجنة مع بقية المؤسسات الحكومية والمالية الكبيرة مع بداية افتتاح أي محل وعدم وجود تعليمات بفترة إعفاء تتزامن مع العودة للعمل بشكل جيد، منوهاً إلى أن مجلس المدينة لم يقف مكتوف اليدين خلال الفترة الماضية وأنه بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية تمكن من إعادة تأهيل جزء كبير السوق المسقوف والمحال القديمة والأثرية التي شملها المرسوم ١٣ بالتنسيق مع مديرتي آثار حمص ومالية حمص، لافتاً إلى أنه سيكون للمرسوم

تأثير كبير في تسهيل عودة الحياة للمدينة القديمة والسوق الأثري الحر من رجس الإزهاج منذ سنوات عديدة. وأشار البواب إلى أنه على الرغم من كل محاولات مجلس المدينة لتشجيع العودة إلا أنها كانت خجولة بسبب التكاليف المالية الكبيرة مع بداية افتتاح أي محل وعدم وجود تعليمات بفترة إعفاء تتزامن مع العودة للعمل بشكل جيد، منوهاً إلى أن مجلس المدينة لم يقف مكتوف اليدين خلال الفترة الماضية وأنه بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية تمكن من إعادة تأهيل جزء كبير السوق المسقوف والمحال القديمة والأثرية التي شملها المرسوم ١٣ بالتنسيق مع مديرتي آثار حمص ومالية حمص، لافتاً إلى أنه سيكون للمرسوم

المنازل ضمن الحدود الإدارية للمدينة القديمة تشكل مفصلاً مهماً وستكون السبب بحوث تحول جذري وسريع تشجع المحال بحمص القديمة والتي كانت تناشد عودة الحياة للمدينة القديمة بجميع البضائب والرسوم المالية والمحلية ووجد الخدمات وغيرها بينما يتكون من الانتهاء من ترميم محالهم ومعاودة ممارسة فعاليتهم بشكل مناسب. وأشار إلى أنه لن يكن بالإمكان تلبية هذه المطالب إلا بمرسوم جمهوري وأن صدوره بهذا التوقيت بالذات يدل على متابعة الرئيس لألق التفاصيل التي تهم المواطنين، لافتاً إلى أن الإغفاءات بكل أشكالها وسياساتها التي وردت بالمرسوم والتي تخص المنشآت والمحال وحتى

الإقبال على العودة للسوق الأثرية كبيراً بعد صدور المرسوم ١٣ الذي يقدم تسهيلات وإغفاءات ضريبية غير مسبوق لغاية العام ٢٠٢٢، منوهاً إلى أن التواصل مستمر مع مختلف الجهات المعنية لتخديم السوق وخاصة بعددات الكهرياء وغيرها من الخدمات الأساسية.

هذا وقد كان محافظ حمص نعيم مخلوف قد عقد اجتماعاً ولقاءً حواريًا مع العديد من أصحاب المحلات والمنازل بأسواق حمص الأثرية بمشاركة غفرتي التجارة والصناعة ومدراء المؤسسات الخدمية في خان القيصريه بأسواق حمص القديمة لبحث الانعكاسات الإيجابية للمرسوم رقم ١٣ الذي أصدره السيد الرئيس الخاص بحملة الإغفاءات على الضرائب والرسوم لأسواق حمص القديمة.

وكان المحافظ قد أكد خلال الاجتماع أن المحافظة عملت على وضع خطة من عدة مراحل بالتنسيق مع بقية المؤسسات لوضع الترتيبات والمواقف والتخديم وميزان المرسوم رقم ١٣ لاستمرار إعادة إحياء أسواق حمص الأثرية والتاريخية والتجارية، لافتاً إلى أنه سيتم العمل على تحديد كل المستفيدين وعقاراتهم من ميزات المرسوم من أصحاب المحلات خلال الفترة القادمة مع إعداد قائمة بالمنشآت المستفيدة من إعفاء الضرائب والرسوم المالية وذلك من خلال جداول ستقوم بإعدادها مديرية مالية حمص، بالإضافة لدور المؤسسات الخدمية كالكهرباء والمياه والمديريات التي يستفيد منها أصحاب المحلات لجهة إعفاءهم من كل الفواتير.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهمية التعليم الثقافي وضرورة التعاون بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال لجهة تنظيم التدريب العملي للطلاب خلال فترة دراستهم لما تخرجي هذا النمط من التعليم من دور فاعل في السلم الوظيفي وبناء الاقتصاد الوطني، وبحثي يتكسب الخريجون المهارات العملية للدخول إلى سوق العمل مباشرة. كما أشار الوزير إبراهيم إلى ضرورة تهيئة كل مراكز المفاضلات في الكليات بمختلف الجامعات مع تأمين الكوادر الفنية والإدارية لتتابعها وتأمين أسواق حمص.

«المفاضلة» على طاولة اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي اليوم

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: توقع بدء التسجيل مطلع الأسبوع القادم والإعلان عنها بغضون أيام قليلة

الوزير إبراهيم: تأمين الكوادر الفنية والإدارية لمتابعة المفاضلة وتبسيط الإجراءات لمنع الازدحام

| فادي بك الشريف



الأخطاء الشائعة وإرشادهم لكل التفاصيل المتعلقة بالمفاضلة، إضافة إلى الإجابة عن جميع استفسارات الطلبة. وجميع العمر أن مبادرة «عينك على اختصاصك» ستنتقل في نسخها الثالثة على مستوى كافة الجامعات السورية وفروعها، بالتزامن مع إعلان بدء التقدم إلى المفاضلة، وذلك لشرح الاختصاصات الموجودة في الجامعات وشروط التقدم إليها وفرص عمل الخريجين منها، مع إجراء مقابلات مع عداء جميع الكليات لتقديم شرح كاف عن كل كلية وأقسامها ومناهجها، والإجابة عن تساؤلات الطلبة، بما ينعكس على اختيار الطالب للاختصاص الذي يتناسب برغبته وتوجهاته، إضافة إلى إجراء لقاء مع معاون وزير التعليم العالي لإجابة عن أي طرحة من طلبة فيما يخص المفاضلة وتفصيلها.

وأضاف: قواعد التقدم إلى مفاضلة هذا العام هي نفسها المنطقة العام الماضي في مختلف المراكز، علماً أن تجربة «عينك على اختصاصك» أثبتت فعاليتها وسط وجود آلاف المراجعين، ويتوقع أن يراجع المبادرة ١٠ آلاف طالب وطالبة في الحدود الدنيا.

وشوه عضو المكتب التنفيذي بضرورة اطلاع الطالب على دليل الطالب للقبول الجامعي للاطلاع على اختبارات القبول سواء في الفنون الجميلة أم هندسة العمارة أو المعاهد التقنية.. الخ، مضيفاً: متاح للطلاب تغيير رغبته لكن الوقت يعتبر كافيًا لتأمين رغبة الطالب وعدم التسرع في تدوين الرغبات.

العمر لـ«الوطن»: «عينك على اختصاصك» في كل الجامعات وفروعها ولجان إشراف في المراكز

تحديد الفترة الكافية لتسجيل الطلاب بما فيه التنسيق بين الوزارة وكوادر الاتحاد الوطني لطلبة سورية. وفي هذا الصدد، تواصلت «الوطن» مع عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الطلبة رئيس مكتب التعليم العالي وقضايا الطلبة عماد العمر ليؤكد تشكيل لجان إشراف في كل مراكز المفاضلة المتوزعة في الجامعات، وذلك لتنظيم الدور وتوجيه الطلبة لتلاقي

المستلزمات المطلوبة وتبسيط الإجراءات لمنع الازدحام وتسيير المفاضلات وفق برنامج زمني مخطط له وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية. ويخمس أي مقترح مقدم من التعليم العالي (عبر المجالس المختصة) يعود إلى اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي لجهة مناقشة المقترحات والخروج بالقرارات اللازمة بما ينعكس على قبول الطلاب الناجحين في الثانوية وتوفير كل التجهيزات، مع

المستلزمات المطلوبة وتبسيط الإجراءات لمنع الازدحام وتسيير المفاضلات وفق برنامج زمني مخطط له وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة سورية. ويخمس أي مقترح مقدم من التعليم العالي (عبر المجالس المختصة) يعود إلى اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي لجهة مناقشة المقترحات والخروج بالقرارات اللازمة بما ينعكس على قبول الطلاب الناجحين في الثانوية وتوفير كل التجهيزات، مع

ظاهرة استقالات المعلمين بالسويداء والسبب الرواتب

إغلاق شعب بعض المدارس بسبب نقص المدرسين

| السويداء - عبير صيموعة



دفع الوضع المعيشي السيئ في ظل تدني الدخل للكثير من المدرسين إلى تقديم استقالاتهم، ولجوء عدد كبير منهم إلى السفر خارج البلاد بحثاً عن فرصة عمل لتحسين أوضاعهم المعيشية الأمر الذي أدى إلى نقص ملحوظ بعدد المدرسين في مدارس السويداء في اختصاصات مختلفة وخاصة الاختصاصات العلمية من الرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها. كما أدت الاستقالات تلك إلى إرباك العملية التعليمية في المدارس ودفعت كثيراً من إدارات المدارس إلى إغلاق شعب الفرع العلمي ضمنها وخاصة ضمن مدارس الريف ما شكل ضغطاً كبيراً على مدارس التعليم الثانوي في المدينة وزاد من إرباك الأهالي والتربية على حد سواء.

وسجلت العديد من المدارس استقالات من مدرسي الاختصاص لمصلحة المدارس الخاصة في المدينة لارتفاع أجور المدرسين فيها مقارنة بالمدارس الحكومية والذي أدى بدوره إلى رفع أقساط تلك المدارس إلى حدود المليون ليرة للطلاب الواحد تحت ذريعة استقبالها أفضل المدرسين على ساحة المحافظة، فضلاً عن لجوء الكثير من الأهالي إلى نقل أولادهم إلى تلك المدارس بحثاً عن المستوى الأفضل للمدرسين القائمين على العملية التدريسية وخاصة ضمن شعب الفرع العلمي للشهادة الثانوية. وأكد كثير من مديري مدارس التعليم الثانوي

الاستقرار المعيشي مع الالتزامات المادية الكبيرة المطلوبة مع عجز الراتب عن تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية من مأكلاً وملبس وطبابة، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن طرق أخرى بأعمال إضافية لسد العجز في المصاريف، إضافة إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد يعقود عمل مقبولة من جراء فروقات أسعار الصرف بين عملة تلك البلاد وقيمة الليرة. مصدر مسؤول في مديرية تربية السويداء أكد لـ«الوطن» أن النقص بكوادر التدريس وبكل الاختصاصات واقع مفروض وليس جديد وتعود أسبابه الرئيسية إلى صعوبة الوضع المعيشي وتدني الدخل مع اضطراب جميع المدرسين للعمل بأعمال إضافية خارج ساعات الدوام الرسمي أو اللجوء إلى الدروس الخصوصية أو معاهد التقوية الخاصة أو تقديم استقالاتهم.

داخلة الشؤون الإدارية في مديرية تربية السويداء أوضحت لـ«الوطن» أن تقديم طلبات الاستقالة بات واقعاً ضمن القطاع، موضحة أن معظم الاستقالات كانت لمعلمين تجاوزت سنوات خدمتهم الوظيفية ٢٥ سنة مع تأكيدها على قبول الاستقالة للأوليين، وذلك في حال وجود كوادر كافية ضمن القطاع التربوي قادرة على طء الأمان الشاغرة، مع إشارتها إلى أن الاستقالات التي يتم التوقف عنها أو رفضها إنما تعود لأصحاب الاختصاص من لا تجد مديرية التربية بديلاً عنهم مثل مادة الرياضيات أو مواد علمية أخرى.

جراء الأعداد القليلة التي تقدمت للمسابقة ضمن تلك الاختصاصات. والنقص الكبير من مدرسي الاختصاص للفرع العلمي ومحاولتهم تعويض ذلك النقص بالمدرسين الكوادر، علماً أن خبرة البعض منهم لا يمكن مقارنتها بخبرة المدرسين الأصلاء، مشيرين إلى أن المسابقات التي لجأت إليها مديرية التربية لتعويض النقص بالمدرسين القائمين على العملية التدريسية وخاصة أصحاب الاختصاصات العلمية من رياضيات وفيزياء وكيمياء لم تستطع أن تسد النقص الحاصل من



التفاح والعدل بين المحافظات بالتسعيعة للأصناف جميعها بما أن التسويق خاضع لشروط واحدة لجميع الأصناف. كما تلقت شكوى ثانية من منتجي التفاح في ريف الدريكيش طالبوا فيها بعدم التأخير في تحديد الأسعار التأشيرية المناسبة والتي لا تؤدي لخسارتهم ومن ثم البدء بعمليات التسويق الداخلي والتصدير من الفائض للخارج مؤكداً في هذا المجال أن تقديرات وزارة الزراعة تشير إلى أن إنتاج القطن لهذا العام من التفاح يبلغ ٢٧٠ ألف طن منها نحو ٢٥ ألف طن في محافظة طرطوس وأن ما يستهلك منه في الأسواق الداخلية لا يزيد على ١٥٠ ألف طن أي أن ما يجب أن يصدر يبلغ ١٢٠ ألف طن. مدير فرع «السورية للتجارة» بطرطوس محمود صقر قال رداً على شكوى المزارعين فور ورود التسعيعة من الإدارة العامة بدمشق حيث لا يمكن الشراء قبل ورود التسعيعة، كما تم تكليف مديرية صانقيا والدريكيش ودوير رسلان وتم التواصل مع الجمعيات الفلاحية وبعض

تتكرر كل موسم معاناة الفلاحين في تسويق إنتاجهم بالوقت المناسب، حيث بدأ موسم التفاح بالتسويق والتزول تبعاً وبكميات قليلة إلى السوق بأسعار لكيلو تقل عن التكلفة بكثير، ما جعل المنتجين يتخوفون من الخسارة الكبيرة ولا سيما أن «السورية للتجارة» التي يعولون عليها بالتدخل الإيجابي لم تبدأ بحجة عدم صدور التسعيعة التأشيرية عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. «الوطن» تلقت شكوى من مزارعين في ريف طرطوس - جبل الحلو - يطالبون فيها الجهات المعنية بوزارة التجارة الداخلية و«السورية للتجارة» واتحاد الفلاحين بالإسراع بعملية تسويق المحصول وانصافهم بوضع التسعيعة نظراً للتكاليف الكبيرة التي يتكفلها المزارع من أسدة ومبيدات وحشيرة وغيرها وتلافي الأخطاء التي حصلت في السنوات الماضية وخاصة موضوع نتائج فرز